دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	قضايا إدارة الموارد : المنظمات غير الحكومية ترتبط بالإطار القانوني الجديد للإستقلالية المحلية في أندونيسيا
المصدر:	المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
الناشر:	منظمة اليونسكو
المؤلف الرئيسي:	سوهارنو، ضيا ماريا ويراواتي
مؤلفين آخرين:	عبدالفتاح، بهجت، فريدبرج، كلودين(مترجم، م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع178
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2003
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	65 - 68
رقم MD:	709412
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	إدارة الموارد، التنوع الأحيائي، المنظمات غير الحكومية ، أندونيسيا، حقوق الإنسان
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/709412

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

قضايا إدارة الموارد: المنظمات غير الحكومية ترتبط بالإطار القانونى الجديد للاستقلالية المحلية فى أندونيسيا

بقلم: ضيا ماريا ويراواتى سوهارنو - وكلودين فريدبرج

Dyah Maria Wirawati Suharno and Claudine Friedberg

بعد ما يقرب من خمسة وثلاثين عاما من الحكم المركزى الفاشستى، اتسم التغيير السياسى فى أندونيسيا بالرغبة فى إعطاء المزيد من القدرة على المبادأة للمؤسسات المحلية. وقد ورد ذلك فى القانون رقم ٢٢ لعام ١٩٩٩، الذى جرى تنفيذه تماما فى عام ٢٠٠١. وطبقا للوائح ذات الصلة، فإن القرارات التى تهم السكان المحليين يجب أن تتخذ على مستوى المقاطعات أو الأقاليم بما فيها العاصمة. ومع ذلك، فإن البلاد ليست مستعدة تماما لمثل هذا المنظور المتغير. وفيما يتعلق بالقضايا البيئية، وحماية التنوع الأحيائى، نجد أن أعضاء المجموعة الاستشارية لأندونيسيا- أى الولايات المتحدة والأجهزة الدولية (صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى)، وهى الجهات التى تقدم القروض لأندونيسيا- تصر على أن المنظمات غير الحكومية وممثليها المحليين، يجب أن يعملوا كوسطاء مع السكان المحليين. فالمنظمات غير الحكومية مفوضة مثلا بتجديد أراضى كل مجتمع قد يكون ينتمى- فى داخل الإقليم الواحد- إلى سكان متنوعين يتحدثون لغات مختلفة. والبعد المحلى أو الإقليمى مهم وحاسم للجماعات التى تعمل بالزراعة التقليدية، مقترنة بالقنص، وجمع منتجات الغابات. وهذا هو السبب فى أن المنظمات غير الحكومية المتخصصة فى حقوق الإنسان، تهتم تماما بهذه الأمور، مثل المنظمات التى تتعامل مع البيئة، وصيانة التنوع الأحيائى، والتنمية للمعايش.

ومن المهم لهذه المنظمات جميعا أن يكون لديها معرفة كافية عن الممارسات المحلية لاستغلال البيئة، الأمر الذى لاينفصل عن الاهتمام بهؤلاء الذين يعيشون فى المحليات. ومن سوء الحظ أن التجربة قد أظهرت أن العاملين الميدانيين فى المنظمات غير الحكومية يفتقدون إلى مثل هذه المعرفة. فالمنظمات غير الحكومية غالبا ما تركز

د. ضيا ماريا ويراواتى سوهارنو، باحثة بوزارة البحث والتكنولوجيا بأندونيسيا، وقد كان موضوع رسالتها للدكتوراه، التى نوقشت فى عام ١٩٩٧، فى جامعة باريس يحمل عنوان:

Représentation de l'environnement végétal et pratiques agricoles chez les Alune de l'umoli, Seram de l'ouest (Moluques centrales)

وهى تعمل حاليا بالبحث التطبيقى فى أجزاء مختلفة من أندونيسيا، فتدمج القضايا الاجتماعية والبيئية فى منهج يصل ما بين فروع المعرفة المختلفة.

د. كلودين فريدبرج، أستاذة فخرية للأنثروبولوجيا فى المتحف الوطنى للتاريخ الطبيعى- باريس- فرنسا. وكتابها الذى يحمل عنوان:

Le savoir botanique des Bunaq, percevoir et classer dans le Haut Lamknen (MNHN Monographs,Botany, volume 32, 1990).

يحلل العلاقات بين الأنماط المستخدمة فى عالم الخضروات، والأساليب التقنية والممارسات الاجتماعية والطقوسية لسكان الجبل فى وسط جزيرة «تيمور».

ترجمة: أ. بهجت عبدالفتاح

مد خط أنابيب لحقل زيوت تونو فى كاليمنتان بأندونيسيا، عام ١٩٩٢ .

على الأهداف ذات الصلة بالكفاية الاقتصادية قصيرة الأمد، التي تتأسس على تصدير المحاصيل النقدية، على حساب الأشكال المعيشية للتنمية، مع الأخذ فى الاعتبار، الحاجات طويلة الأمد للسكان المحليين، وكذلك حماية البيئة. والانتقادات المحددة هنا تستهدف التركيز على بعض جوانب القصور فى نموذج الاستقلال المحلى الذى يعتمد على المنظمات غير الحكومية.

وتقوم المجموعة الاستشارية لأندونيسيا، والمنظمات غير الحكومية الكبيرة فى الدول المتقدمة بتمويل إحدى هاتين المنظمتين غير الحكومتين الرئيسيتين التى تتخصص فى البيئة، وفى صيانة التنوع الأحيائى، والمحافظة عليه، أما المنظمة الأخرى فتمولها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. ومعظم المنظمات الأخرى، بما فيها تلك التى تركز على حقوق الإنسان، تنتمى إلى مجموعة شاملة تحمل اسم "MITRA"، وهى جزء من برنامج الموارد الطبيعية الذى أنشأه الصندوق العالمى للطبيعة، ومعهد صيانة الطبيعة، وموارد العالم. ولا تقتصر أهدافها على مجرد إدارة البيئة، بل تمتد إلى الدفاع عن حقوق الجماعات الأصلية. وهناك ثمانى منظمات أخرى غير حكومية، ذات نشاط واضح فى أندونيسيا كلها، ومن بينها واحدة تتخصص فى المناطق الساحلية، وأخرى فى التعليم البيئى. وهناك اثنتا عشرة منظمة أخرى غير حكومية تنشط على المستوى الإقليمى، توجد خمس

منها فى «جاياپورا» (بما فيها «ساهول» التى تتبع الصندوق العالمى للطبيعة).

وبعض هذه المنظمات غير الحكومية، سواء كانت توجهاتها قومية أو محلية، لها ممثلون فى الميدان العملى، ولكنهم لاينتمون بالضرورة للجماعات الأصلية. فالمنظمات غير الحكومية المحلية تعمل على نحو نموذجى، بتمويل من المنظمات القومية أو الدولية، يتاح لمشروعات معينة ومحددة بوقت معين. والعاملون الميدانيون فى المنظمات غير الحكومية غالبا ما يحصلون على تعليم «ثالث»، ينشأ من أجزاء أخرى فى أندونيسيا، ويكونون قد انخرطوا فى أعمال المنظمة غير الحكومية بسبب فشلهم فى الحصول على وظيفة فى القطاع العام. فالمعرفة الخاصة بالمواقف المحلية، والخصائص الثقافية الاجتماعية المتميزة لكل مجموعة من السكان، غالبا ما تكون سطحية، ولاتتجاوز بعض الخلفيات من كتب قديمة بالية.

والمنازعات تنشأ أساسا بالنسبة لاستخدام الأرض الذى يطالب به السكان المحليون فى أراضى استقر فيها الدخلاء أو الغرباء لفترة طويلة، مثل التبشيرين، والعسكريين، وضباط الشرطة، والنازحين. ومن المهم هنا أن نشير إلى الأثر الضار للنماذج المستعارة من حالات ذات شهرة إعلامية كبيرة، ولكنها ذات صلة ضعيفة- أو بلا صلة على الإطلاق- بأندونيسيا. وهناك- بوجه خاص- بعض الفائدة فى تفسير مثل هذه النزاعات فى ضوء ما حدث من أعمال السلب والقتل، التى فرضت على الأمريكيين المحليين من جانب المستوطنين من قارة أخرى. وعند مناقشة مثل هذه الأمور غالبا ما يتم تحاشى البعد الدينى، فالمناطق البعيدة كانت هدفا للتبشيريين المسيحيين، بينما الإسلام هو العقيدة المهيمنة ديموجرافيا.

وأخيرا، نريد أن نشير إلى قضية الحظر على استخدام الأرض، أو الزروع، والحيوانات التى تشغلها. فمثل هذا الحظر، الذى يمكن أن يعتبر من الأشكال التقليدية لحماية البيئة، ينتشر فى عموم أندونيسيا، ولكنها تتخذ أشكالا مختلفة من قطاع إلى آخر من السكان. وقد تكون أعمال الحظر مؤقتة، وتتصل بموسم الإثمار، أو الدورات الإنتاجية، وقد تختص بإتاحة بعض المناطق لأسباب طقوسية، أو قد تشمل استخدام الموارد. ومن سوء الحظ، فإن العاملين فى المنظمات غير الحكومية يفتقدون التدريب الذى يمكنهم من تسيير العمل الميدانى المطلوب لمعرفة جميع أنواع المحاذير، والسمة المميزة أو الخاصية المعينة لكل منها. وعلاوة على ذلك، فإن أموال انتقالاتهم ومعيشتهم، والتى تتحدد دائما على نحو مركزى من جانب المنظمة، لاتكون كافية فى أغلب الأحيان لتمكينهم من أداء عملهم على نحو سليم جيد، ولفترة طويلة. وعلى العموم فإن العمل يتم تدريجيا فى قضايا محددة على نطاق ضيق، كما أن توظيف المجتمعات التى يفترض مساعدتها لا يؤخذ أبدا فى الاعتبار إجمالا. فتصور المساعدات يتم غالبا من منظور التنمية الاقتصادية قصيرة الأمد فحسب، دون نظر إلى الآثار الضارة على البيئة. ومن ثم، فإن الإجراءات الموصى بها قد لايكون لها فوائد مالية للسكان المحليين، لأنه لم يتم إنشاء المنافذ المناسبة للمنتجات.

وهكذا، فإن المنظمات غير الحكومية- التى تحفزها أعمال الخير- قد تسعى إلى نتائج قصيرة الأمد، دون أن تأخذ فى الاعتبار جوانب القصور البيروقراطى، وتعقد العلاقات الاجتماعية المحلية.

وعلى أسوأ الأحوال، فإنها يمكن أن تنشغل فى عمل لم تتم دراسته جيدا على أساس تقدير مسبق للموقف، وأنه يعمل أساسا على إرضاء ضمائرهم. لذلك فمن الأمور المهمة جدا أن نبحث صلة الوظائف، والأعمال المنوطة بالمنظمات غير الحكومية، بالتدريب الذى يتلقاه العاملون. ومن الضرورى أيضا أن نبحث الحاجات الحقيقية للسكان المحليين. فبدلا من ربطهم بقيد «لائق من الناحية السياسية»، تتمثل القضية فى الانخراط معهم فى حوار يستهدف إتاحة الفرصة لتفهم القضايا الاجتماعية المحلية.

قضايا إدارة الموارد: المنظمات غير الحكومية ترتبط بالإطار القانونى الجديد للاستقلالية المحلية فى أندونيسيا

بقلم: ضيا ماريا ويراواتى سوهارنو وكلودين فريدبرج

ثمة مظهر لما حدث من تغيير فى النظام فى أندونيسيا، يتمثل فى تنفيذ قانون جديد لدعم الاستقلالية المحلية منذ عام ٢٠٠١. والذى يقدم الإطار الذى يحدد نشاطات المنظمات غير الحكومية التى تعمل لصالح التنوع الأحيائى. ولاتضم هذه المنظمات المنظمات البيئية المتخصصة فحسب، بل أيضا المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، التى تضطلع بترسيم أراضى السكان المحليين. ومعظم هذه المنظمات ترتبط بمنظمات دولية غير حكومية كبيرة، ذات قاعدة وطنية، وقد يكون لها، بالإضافة إلى ذلك، ممثلون محليون، ولكن هؤلاء قد لاينتمون بالضرورة للسكان الأصليين. وعلى العموم، فإن الفاعلين الميدانيين فى المنظمات غير الحكومية يميلون إلى أن يحصلوا على نوع ثالث من التعليم، وأن يأتوا من أجزاء أخرى من أندونيسيا. وغالبا ما تكون معرفتهم للأوضاع المحلية، وللخصائص الثقافية الاجتماعية لسكان كل منطقة أو إقليم سطحية جدا وخاطفة، وقد تقتصر على الخلفية

المعلوماتية المتاحة فى الكتب. ومع ذلك، فأندونيسيا بلد ذات تنوع ثقافى كبير، من جزيرة إلى أخرى، بل وفى داخل الجزر ذاتها، وخصوصا بقدر ما يتعلق الأمر بأساليب الإدارة البيئية. ومثل هذه الأساليب لاتعتمد على التقنيات المستخدمة فحسب، بل أيضا على التنظيم التقليدى للمجتمع المحلى، والمفاهيم التى لدى أعضائها عن علاقاتهم بالكائنات الحية المختلفة. ومن الضرورى، قبل أن ننخرط فى العمل، أن نبحث الاحتياجات الحقيقية للسكان المحليين، وأيضا التوازن بين المهام التى تضطلع بها المنظمات غير الحكومية، وبين تدريب من لديهم من الفاعلين المؤثرين.